Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i3

سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اسبانيا 1955-1961

أ.م.د حنان عباس خيرالله
كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ / جامعة ذي قار
Dr.Hanan.Abbas.Khairullah@utq.edu.iq

الملخص

تطرق البحث الى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسبانيا 1955-1961، اذ تطورت السياسة الامريكية تجاه اسبانيا من عزلها سياسيا بعد الحرب الأهلية والحرب العالمية الثانية إلى التعاون العسكري في بداية الحرب الباردة كجزء من استراتيجيتها لاحتواء التوسع الشيوعي ، عندما حصلت الولايات المتحدة من اسبانيا الموافقة على بناء قواعد عسكرية لها مقابل مساعدتها لنظام فرانكو عام 1953، فظهرت القواعد العسكرية أنها حجر الزاوية في السياسة الامريكية تجاه اسبانيا، اذ أصبحت إسبانيا جزءا أساسيًا من استراتيجية الدفاع الأمريكية ضد التهديد العسكري للاتحاد السوفيتي، ومن خلال الاستفادة من أهمية القواعد العسكرية الامر الذي دفعها لاحقا إلى دعم مطلبها بالانضمام الى الامم المتحدة عام 1955، ومن ثم التدخل في تحديث السياسة الاقتصادية الداخلية لإسبانيا بعد تعرضها لازمة اقتصادية عامي 1956و1957 ، من خلال تدخلها المباشر في دعم خطة استقرارها الاقتصادي عام 1959التي احدثت تغييرا في السياسة الاقتصادية السائدة سابقا في اسبانيا من خلال اعتماد الحكومة على مجموعة من التكنوقراط التي دعت الى التحرر من سياسة الاكتفاء الذاتي او الاقتصاد المغلق الى انفتاح تجاري مع الخارج وتعزيز التنمية . علاوة على ذلك عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقتها مع اسبانيا من خلال الوقوف بالضد من اي محاولة لإسقاط حكم فرانكو عام 1961.

الكلمات المفتاحية : اسبانيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، سياسة ، فرانكو ، العلاقات

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i3

US Policy Towards Spain 1955-1961

Assistant Professor Hanan Abbas Khairullah
College of Education for Humanities / Department of History / University of Dhi Qar
Dr.Hanan.Abbas.Khairullah@utq.edu.iq

Abstract

The study examines US policy toward Spain from 1955 to 1961. US policy toward Spain evolved from political isolation after the Civil War and World War II to military cooperation at the beginning of the Cold War as part of its strategy to contain communist expansion. The US obtained Spain's approval to build military bases in exchange for its assistance to the Franco regime in 1953. Military bases proved to be a cornerstone of US policy toward Spain, as Spain became an essential part of the US defense strategy against the military threat of the Soviet Union. By leveraging the importance of military bases, the US later supported Spain's bid to join the United Nations in 1955, and then intervened to modernize Spain's domestic economic policy after it suffered an economic crisis in 1956 and 1957. This was achieved through direct intervention in support of Spain's economic stabilization plan in 1959, which brought about a change in Spain's previously prevailing economic policy. The government relied on a group of technocrats who called for a shift from a policy of self-sufficiency or a closed economy to open trade with the outside world and the promotion of development. Moreover, the United States worked to strengthen its relationship with Spain by standing .against any attempt to overthrow Franco's rule in 1961

Keywords: Spain, United States, Politics, Franco, Relations

المقدمة

بعد الحرب الاهلية الاسبانية(1936-1938) ، واجهت الدولة الإسبانية، وخاصة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، موقفا انعزاليا قويا من المجتمع الدولي تجاهها، وخاصة من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، ويعود ذلك أساسا إلى النظام غير الديمقراطي الذي أسسه فرانكو، والطرق التي وصل بها إلى السلطة، وعلاقاته مع دول المحور.

لكن بدأت هذه الفكرة تتغير بسبب تزايد التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبداية القطبية الثنائية في الشؤون العالمية في نهاية أربعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى مراجعة الموقف الأمريكي تجاه إسبانيا، في عام 1953، وُقّعت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة وإسبانيا، والتي تجسدت فيما يُعرف بميثاق مدريد الشهير، منذ تلك اللحظة، بدأت الدولتان في بناء علاقات دبلوماسية وثيقة بشكل متزايد، مما دفع بالولايات المتحدة دعم اسبانيا في انضمامها للأمم المتحدة عام 1955، ونتيجة النظام الاكتفاء الذاتي الذي أسسه فرانكو بعد الحرب الأهلية الإسبانية، ولضعف التجارة الخارجية ، ادى الى ضعف النمو الاقتصادي فبدأت الازمة الاقتصادية نهاية الخمسينيات، الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الى التدخل في السياسة التعليمية والاقتصادية كشرط لتحقيق خطة عام 1959 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لإسبانيا والحيلولة دون انهيارها لتامين وصولها الى قواعدها العسكرية.

وفي عام 1961 اتخذ مجلس الامن القومي قرارا لإيجاد البديل لحكم فرانكو لان اسبانيا تعيش حكما استبداديا ، الامر الذي جعل الادارة الامريكية تتخذ موقفا بالضد من ذلك كون اسقاط حكمه يفسح المجال امام الشيوعية لحكم البلاد وعدم ضمان وصولهم الى قواعدهم العسكرية في اسبانيا .

لقد تضمن البحث عدة محاور ، تطرق المحور الاول الى دور الولايات المتحدة الامريكية في انضمام اسبانيا الى الامم المتحدة عام 1955، فيما درس المحور الثاني العلاقات الامريكية – الاسبانية 1956-1958 ، في حين تطرق المحور الثالث الى الجهود الامريكية لضم اسبانيا لحلف شمال الاطلسي عام 1958، اما المحور الرابع فقد بين السياسة الامريكية تجاه الاوضاع الاقتصادية في اسبانيا عام 1959 ،ودرس المحور الخامس زيارة الرئيس ايزنهاور الى اسبانيا واثرها على السياسة الامريكية 1959-1961.

اولا :دور الولايات المتحدة في انضمام اسبانيا الى الامم المتحدة 14 كانون الاول 1955

في ظل حكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو(Francisco Franco)، الذي أسس ديكتاتورية عسكرية بعد الحرب الأهلية الإسبانية(1936-1939)، كانت إسبانيا تُعتبر دولة فاشية تفتقر إلى الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. وقد فرض نظام فرانكو، الذي دعمته دول المحور خلال الحرب، حكما استبداديا صارما اتسم بقمع شديد للمعارضة، وانعدام الحريات السياسية، ونظام الحزب الواحد الذي هيمن عليه حزب الكتائب الإسبانية. وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 39 لعام 1946 برفض انضمام إسبانيا خطوة دبلوماسية تهدف إلى الضغط على فرانكو لتسليم السلطة لحكومة تحترم الحقوق المدنية والعمليات الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، ظل نظام فرانكو قائما(Arturo Jarque Iñiguez ,1992,p.10) ، وكانت سياسة النبذ من قبل دول الحلفاء غير فعالة إلى حد كبير، حيث أدركت الولايات المتحدة لاحقا الأهمية الاستراتيجية لإسبانيا خلال الحرب الباردة. وخففت من إدانتها لنظام فرانكو. انخفضت عزلة إسبانيا الدبلوماسية إلى حد كبير. بحلول عام 1951، عملت الولايات المتحدة بالعمل على أعادت معظم الدول سفراءها وكانت تشجع إسبانيا على المشاركة في مختلف الوكالات الدولية. قدرت الولايات المتحدة اسبانيا كحليف في المعركة ضد التوسع السوفيتي ووقعت الاتفاقيات معها عام 1953 (Óscar J. Martín García ,1960 ; Boris Nikolaj Liedtke ,2014 ,p.334.) وافقت فيها على تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية مقابل القواعد الجوية والبحرية. معترفة بالقيمة الاستراتيجية لإسبانيا في مواجهة الشيوعية(F.R.U.S, 1961–1963p.1015–1016.).

كانت العلاقات الأمريكية الإسبانية خلال إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور(Dwight Eisenhower) أساسية في تحسين صنع السياسات الاقتصادية داخل إسبانيا ، ففي 1 تشرين الثاني 1955، زار وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) مدريد، حيث ناقش مع فرانكو بشكل رئيسي الشؤون العالمية. وأهم ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الولايات المتحدة لم تستطع اتباع هذه السياسة الخارجية القائمة على "التجارة لا المساعدات" تجاه إسبانيا، لأنها توصلت إلى استنتاج مفاده أن "أفضل سبيل لتحفيز تبني إصلاحات في السياسة الاقتصادية في إسبانيا هو تقديم المزيد من المساعدات غير المشروطة"، وهو شرط كان أساسيا في الواقع في تطوير المؤسسات الإسبانية (Oscar Calvo-Gonzalez, 2006,p.438) .

أدى هذا إلى تغيير الموقف في نهاية المطاف، دعم عضوية إسبانيا في الامم المتحدة، وفي عام 1955 مارست الولايات المتحدة ضغوطاً من أجل قبول إسبانيا، بحجة أن استبعادها غير فعال وأن مشاركتها ضرورية لتحقيق التوازن الجيوسياسي. وتفاوضت الإدارة الأمريكية مع الدول الأعضاء الأخرى لضمان دعم انضمام إسبانيا. بالنسبة للولايات المتحدة، كان دخول إسبانيا إلى الأمم المتحدة بمثابة وسيلة لتعزيز التحالف الغربي ومواجهة نفوذ الاتحاد السوفييتي في أوروبا(F.R.U.S, 1961–1963, p.1020) .

قدمت اسبانيا طلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة من خلال رسالة مؤرخة في 23 أيلول 1955 بعثها وزير خارجية إسبانيا ألبرتو مارتن أرتاجو(Alberto Martin Artajo) (1945-1957) إلى الأمين العام للأمم المتحدة تضمنت قبول الالتزامات بميثاق الامم ومطلب الانضمام. وفي 30 أيلول 1955، أحالت الجمعية العامة طلبات قبول أعضاء جدد إلى اللجنة السياسية المخصصة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه(Antonio Fernández García,p.136.).

وعند مناقشة اللجنة قبول طلب كل دولة من الدول الست عشرة لعضوية الأمم في اجتماعاتها من 1 إلى 7 كانون الأول، صوتت الولايات المتحدة لصالح إلغاء قرار رقم 39 عام 1946 بخصوص إسبانيا فكانت ٩ أصوات مؤيدة، صوت واحد معارض (الاتحاد السوفيتي)، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (بلجيكا).وبعد مناقشات على خمس دول اشتراكية بالانضمام، قد عارضت الولايات المتحدة قبولها بحجة أنها لم توافق على أنظمتها(F.R.U.S, 1952–1954,p. 451-452.) .

وعندها افتُتح النقاش العام في اللجنة ببيان أدلى به ممثل بيرو، الذي كان رئيس لجنة المساعي الحميدة. وقال إن اللجنة رأت أن مهمتها ينبغي أن تتمثل في "إيجاد حل سياسي للمشكلة، دون المساس بالمواقف القانونية، وتأمين التقارب بين الاتحاد السوفيتي والقوى الغربية"، وذكر أنها أنجزت عملها دون تمييز ضد أي متقدم للعضوية(The United Nations,1955,p.4-6.) .

ومن اجل الوصل الى حول وسط، قدم المندوب الكندي بول مارتن(Paul Martin)، مشروع قراره إلى اللجنة السياسية المخصصة، بدعم من 29 عضوا، طالبا من الجمعية أن تطلب من المجلس دعم طلبات الانضمام المقدمة من 18 دولة ، مؤكدا أن القضية سياسية في المقام الأول وأن الحل الوحيد الممكن يكمن في تقديم تنازلات. عندها حذّر الوزير السوفيتي مولوتوف (Molotov) القوى الغربية من أن الاتحاد السوفيتي سيدعم الاقتراح الكندي بالقبول المتزامن لجميع الدول المتقدمة بطلبات الانضمام، رافعا شعار "الجميع أو لا أحد". محذر أن الاتحاد السوفيتي لن يصوّت ضد اليابان وإسبانيا، بشرط قبول الدول الخمس التابعة له. بدا أن الاتحاد السوفيتي متمسك بمبدأ "الكل أو لا شيء" بصرامة(F.R.U.S, 1955–1957,p.314.) .

وأخيرا، عرض المندوب الأمريكي كابوت-لودج(Cabot Lodge)، عدم استخدام الولايات المتحدة حق النقض لمنع قبول أعضاء جدد؛ لكنه حذّر من أنه سيمتنع عن التصويت لصالح الدول التي يرى أنها لا تستوفي الشروط اللازمة للانضمام إلى الأمم المتحدة، وهي (ألبانيا وبلغاريا والمجر ومنغوليا ورومانيا) . وفي 8 كانون الاول وعند التصويت على مشروع القرار الكندي، تمت الموافقة عليه بأغلبية 52 صوتا مؤيدا، مقابل صوتين معارضين (الصين وكوبا)، وامتناع 5 دول عن التصويت. (بلجيكا، فرنسا، اليونان، إسرائيل، والولايات المتحدة)(F.R.U.S, 1955–1957,p.420 ; The New York Times) .

في 10 كانون الأول قدّم المندوب النيوزيلندي مونرو(Monroe) والبرازيلي فريتاس فالي (Freitas Valley) اقتراحا مشتركا يطلبان فيه أن يصوّت المجلس على كل دولة من الدول الثماني عشرة المتقدمة بطلبات منفصلة، ثم على القرار ككل، ثم يوصيان الجمعية العامة بقبول الدول، أيّدت الولايات المتحدة وفرنسا الاقتراح. كما أيّده الاتحاد السوفييتي ، إذ ضمن له عدم وجود أي مناورة تستهدف مرشحيه بعد الموافقة على المرشحين الغربيين(The United Nations,1955,p.6-8.) .

وبناءً على طلب ممثل الاتحاد السوفيتي، اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في 14 كانون الأول 1955، للنظر في قبول أعضاء جدد. وصرح ممثل الاتحاد السوفيتي بأنه يرغب في سحب الأصوات السلبية التي أدلى بها سابقا بشأن عدد من الدول، وأنه سيصوت لصالح 16 دولة من الدول المتقدمة في جلسته العامة رقم (555) المنعقدة مساء 14 كانون الأول ، والتي أوصى مجلس الأمن بقبولها. وخلال التصويت على كل دولة تمت الموافقة على انضمام إسبانيا بأغلبية 10 أصوات مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (بلجيكا)(Antonio Fernández García ,p.137.) .

بعد أن تلقت الجمعية العامة توصية مجلس الأمن المؤرخة في 14 كانون الأول 1955 نظرت في طلب عضوية كل من الدول، "قررت قبول الدول الست عشرة في عضوية الأمم المتحدة كل من: ألبانيا، الأردن، أيرلندا، البرتغال، المجر، إيطاليا، النمسا، رومانيا، بلغاريا، فنلندا، سيلان، نيبال، ليبيا، كمبوديا، لاوس، وإسبانيا. وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من ضم اسبانيا الى الامم المتحدة (United Nations, p.22-29) .

ثانيا : العلاقات الامريكية – الاسبانية 1956- 1958

مهدت الولايات المتحدة لانضمام اسبانيا إلى الأمم المتحدة. وبعد قبولها في الأمم المتحدة والحصول على صفة مراقب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1955، لا شك أن واشنطن كانت تفضل ربط إسبانيا بالغرب بشكل أكثر ديمومة من خلال عضوية حلف شمال الأطلسي، الذي عارضت انضمامها له مراراً وتكراراً الدول الاسكندنافية وهولندا وبلجيكا وبريطانيا(Charles Powell,p.228.) وبتاريخ 30 تشرين الثاني 1956، أي بعد عام واحد من انضمام إسبانيا إلى الأمم المتحدة، أعلن مجلس الأمن القومي الأمريكي عن نيته استخدام القواعد في إسبانيا لمهاجمة الاتحاد السوفيتي، إذا لزم الأمر. أظهر هذا الثمن الذي قد تدفعه إسبانيا مقابل اتفاقية تُسهّل الانتعاش الاقتصادي والاعتراف الدولي بإسبانيا(Anastasia Volkova-Ostroumoff ,2013 ,p.36.) .

أدى إدراك استمرار ديكتاتورية فرانكو، وعدم تحقيق سياسة العزلة للإصلاح المنشود في الحكومة الإسبانية، إلى سعي الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق مع إسبانيا يستند إلى حقائق استراتيجية واقتصادية بحتة. ومع هذا التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إسبانيا، كان موقف الولايات المتحدة على المدى الطويل هو حث إسبانيا تدريجيا على لعب دور أكبر في التكامل السياسي والاقتصادي لأوروبا الغربية، وفي الوقت نفسه تشجيع الدول الأوروبية على التخلص من مشاعرها المعادية لفرانكو التي كانت لا تزال قوية جدا خلال المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أنه لم يكن من المتوقع أن يضغط ميثاق مدريد على فرانكو لتقديم تنازلات سياسية داخل إسبانيا، إلا أن الولايات المتحدة أرادت تعزيز الإصلاح السياسي التدريجي(Michael Alfredo ,2021,p.21.) .

ولكن جاءت أزمة السويس عام ١٩٥٦ لتأثر بشكل كبير على العلاقات الأمريكية الإسبانية، ويعود ذلك أساسا إلى موقف إسبانيا المحايد وما تلاه من تدهور في علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا. تجنبت إسبانيا، في عهد فرانكو، إلى حد كبير التدخل المباشر وإدانة تأميم مصر لقناة السويس، على عكس حلفائها التقليديين، بريطانيا وفرنسا اللتين اعتبرتا تأميم قناة السويس تحديا مباشرا لمصالحهما، فشنتا تدخلا عسكريا أدى هذا التباين في النهج، إلى عكس موقف إسبانيا المحايد تحولاً أوسع في تركيز سياستها الخارجية .فبينما حافظت على بعض علاقاتها مع الولايات المتحدة، كانت إسبانيا في الوقت نفسه تُوطّد علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، سعياً منها إلى تنويع شراكاتها الدولية وتقليل اعتمادها على حلفائها الأوروبيين التقليديين . وقد أدى ذلك إلى مدة من التباعد النسبي في العلاقات الأمريكية الإسبانية، إذ وجدت الولايات المتحدة نفسها متحالفة مع حلفائها الأوروبيين لمعارضة إجراءات عبد الناصر، بينما حافظت إسبانيا على مسار أكثر استقلالية(F.R.U.S, 1955–1957 ,p.166-167.) .

التف وزير الخارجية الاسباني أرتاجو إلى أوروبا الغربية وحلف شمال الأطلسي . وأعرب عن رأيه بأن الإجراء الأخير الذي اتخذته بريطانيا وفرنسا لم يضر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة فحسب، بل أضر أيضا بمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من أن إسبانيا كانت خارج حلف شمال الأطلسي ، إلا أن مساهمتها في الدفاع عن أوروبا الغربية كانت منصوص عليها بموجب اتفاقياتها مع الولايات المتحدة عام 1953. وبهذا يبدو أن هناك سببا أقل من أي وقت مضى لإبقاء إسبانيا خارج حلف شمال الأطلسي ، بالنظر إلى المسار المستقل والمدمر الذي اتبعته بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. شعرت الولايات المتحدة بأن حلف شمال الأطلسي قد تضرر بشكل لا يمكن إصلاحه، عندها اقترح وزير الخارجية الاسباني في إنشاء حلف متوسطي يشمل الدول الواقعة على شواطئ جنوب البحر الأبيض المتوسط وكذلك في الشمال. وينبغي أن يركز هذا الحلف على

التنمية الاقتصادية بدلاً من المؤسسات العسكرية، لأن المطلوب هو منع التسلل والنفوذ الشيوعي من خلال رفع مستوى المعيشة المنخفض للغاية في الدول العربية(. F.R.U.S, 1955–1957, p.578) .

لقد جاء الرد الامريكي على الاقتراح الاسباني من قبل القائم بأعمال وزير الخارجية الامريكي جون ويسلي(John Wesley) إنه لا يتفق مع تقدير وزير الخارجية الاسباني للوضع الراهن لحلف الناتو . لاسيما مع الأحداث الأخيرة في المجر((Nsc(National Security Council) قد عززت اهمية الناتو بلا شك ، وأثبتت للأوروبيين بشكل قاطع الأهمية الجوهرية لقوة عسكرية دفاعية قوية غرب الستار الحديدي. وكما بين بان الولايات المتحدة ايدت لمدة من الزمن انضمام إسبانيا إلى الناتو ، ولم تُخفِ موقفها. ومع ذلك، أقرت بوجود مشكلة مع بعض أعضاء الناتو الآخرين ، وأن الكثير يعتمد على تحسين العلاقات بين إسبانيا وتلك الدول الأعضاء . وسأل القائم بأعمال وزير الخارجية عن التقدم الذي ربما تكون الحكومة الإسبانية قد أحرزته في هذا الصدد مؤخرا. أجاب أرتاجو بأن فرنسا وبريطانيا العظمى لم تعودا تعارضان عضوية إسبانيا في الناتو . بل إن المعارضة الجدية تأتي من بعض الدول الأوروبية الأصغر مثل النرويج وبلجيكا. وأضاف الوزير أنه خلال زيارته الأخيرة لأنقرة، اقترحت الحكومة التركية عضوية إسبانيا في الاجتماع الوزاري المقبل لحلف الناتو . كما أعرب اليونانيون والإيطاليون عن تأييدهم لعضوية إسبانيا. طلبت الحكومة الإسبانية من أصدقائها عدم اتخاذ أي خطوة رسمية قبل إجراء الاستطلاعات المناسبة مسبقا للتأكد من أن إسبانيا لن يتم "استبعادها" في جلسة عامة(.F.R.U.S, 1955–1957, p.580) .

طالبت إسبانيا باستبدال الاتفاقية القائمة بمعاهدة دفاع مشترك. وكان وزير الخارجية الإسباني أرتاجو مصمما على تغيير حالة عدم التكافؤ في العلاقات الأمريكية الإسبانية. ومنذ عام 1957، ظل يأمل في أن تستعيد إسبانيا مكانتها الدولية، نظرا لتاريخها وجغرافيتها وإمكاناتها الاستراتيجية للولايات المتحدة ، من خلال اغتنام الفرصة لاستعادة تلك المكانة وتحقيق درجة أكبر من المشاركة الدولية(.Anastasia Volkova-Ostroumoff ,2013,p.40) .

ولدعم سياسة التعاون العسكري مع إسبانيا، تعهدت الولايات المتحدة منذ عام 1953 بتقديم برنامج مساعدات إجمالي بقيمة 465 مليون دولار على مدى أربع سنوات. وقد اكتملت برمجة هذا الالتزام تقريبا في السنة المالية 1957، لكن الولايات المتحدة استمرت في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية من أجل تعزيز تحقيق الأهداف الأمريكية في إسبانيا، وعلى وجه الخصوص، الحفاظ على التعاون الأمريكي الإسباني الشامل المطلوب لاستخدام الولايات المتحدة للقواعد والمرافق الإسبانية .(F.R.U.S, 1958–1960, p.787.)

في عام ١٩٥٧، بلغ معدل التضخم حوالي ٣٠٪، بينما ارتفعت الأجور بنسبة ٢٠٪ فقط. تسبب انخفاض الأجور الحقيقية في اضطرابات صناعية في بعض مناطق إسبانيا، تعاملت معها الشرطة الإسبانية بقسوة. أدى ضعف الأداء الاقتصادي إلى تزايد استياء العديد من الإسبان من نظام فرانكو. وأدى انخفاض الأجور الحقيقية إلى إثارة استياء كبير بين العمال، وخاصة في بعض المناطق الصناعية في إسبانيا. تعاملت الشرطة الإسبانية مع هذه الاحتجاجات والاضطرابات الصناعية الناجمة عنها بطريقة قاسية خلال عام 1957(.Unrest In Spain Nsc, 1997.p.310-311).

وحتى 31 كانون الاول 1957، زوّدت الولايات المتحدة إسبانيا بسلع وخدمات بقيمة 538 مليون دولار أمريكي، باستثناء السلع التي تمكنت إسبانيا من استيرادها نتيجة قروض بقيمة 94 مليون دولار أمريكي من بنك التصدير والاستيراد. وفي الوقت ذاته حصلت الولايات المتحدة على سلع وخدمات إسبانية بقيمة 175 مليون دولار أمريكي لاستخدامها لبناء القواعد(F.R.U.S, .(1958–1960,p.716.

لقد استمرت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية لاسبانيا ؛ علاوة على ذلك، تم التوصل إلى اتفاقيات أخرى بين الطرفين من أجل تعزيز الاقتصاد الإسباني. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية المبيعات الزراعية بقيمة 1.69 مليون دولار، المُبرمة في 27 كانون الثاني 1958(.Oscar Calvo-Gonzalez, 2006,p.430) .

ثالثا : الجهود الامريكية لضم اسبانيا لحلف شمال الاطلسي 1958

بعد أكثر من عشرين عاماً من انتهاء الحرب الأهلية الاسبانية لا يزال الجنرال فرانكو ، الذي يبلغ من العمر 68 عاماً، رئيساً للدولة الإسبانية، ولم يتعرض حكمه لأي طعن جدي. وحظي نظامه بدعم العناصر المحافظة في المجتمع الإسباني سواء كانت طبقة الضباط في القوات المسلحة؛ والصناع الأثرياء، ورجال المصارف، وملاك الأراضي؛ وأغلبية رجال الدين. ويساهم

البيروقراطيون الذين يشغلون المناصب في حزب الكتائب ، وهو المنظمة السياسية القانونية الوحيدة في إسبانيا والتي تعتمد مسيرتها المهنية إلى حد كبير على النظام القائم انذاك ، والرغبة العميقة لدى الأجيال الأكبر سناً في السلام والاستقرار بعد فوضى الحرب الأهلية، بشكل كبير في استمرار نظام فرانكو(.F.R.U.S, 1958–1960,p.786) .

على الرغم من ان اسبانيا في الخروج من عزلتها الدبلوماسية التي عاشتها بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد إبرام الاتفاقيات مع الولايات المتحدة عادت إلى المجتمع الدولي وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي ، وتشارك في منظمات متعددة الأطراف أخرى ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، كما سعت إلى تحسين علاقاتها مع دول أوروبا الغربية الأخرى من خلال الزيارات الرسمية، والاتفاقيات التجارية والثقافية، وما إلى ذلك(.F.R.U.S, 1958–1960,p.786).

اعتبارا من منتصف عام 1958، فإن دعوة إسبانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ، والتي تؤيدها الولايات المتحدة والتي ستقبلها إسبانيا، تعتمد على الأرجح، على دعم فرنسا وبريطانيا ، إذا انضمت فرنسا وبريطانيا إلى الولايات المتحدة في الدعوة إلى عضوية إسبانيا. ولن تعارض جمهورية ألمانيا الاتحادية انضمام إسبانيا، على العكس من ذلك ومنذ عام 1947، دأبت البرتغال، على الادعاء بأن استبعاد إسبانيا حدّ بشدة من قيمة حلف شمال الأطلسي، ولكن من المرجح أن إيطاليا لاتزال معادية لفرانكو(.F.R.U.S, 1958–1960,p.715) .

ومع ذلك لا تزال مشاركة إسبانيا في حلف شمال الأطلسي تواجه معارضة شديدة من جانب الدول الأعضاء الإسكندنافية على وجه الخصوص، والتي تعتبر نظام فرانكو غير متوافق أيديولوجياً مع مبادئ حلف شمال الأطلسي . وعلى الأقل طالما ظل نظام فرانكو في السلطة، فمن غير المرجح أن يتم قبول إسبانيا في حلف شمال الأطلسي . وكان ارتباط الولايات المتحدة بنظام فرانكو في بعض الأحيان ضاراً بهيبة الولايات المتحدة بين بعض المجموعات في أجزاء أخرى من العالم(F.R.U.S, 1958–1960,p.786.).

كانت العقبة الرئيسية المتبقية أمام الولايات المتحدة لإعادة اندماج إسبانيا الكامل في مجتمع أوروبا الغربية هي استبعادها من حلف شمال الأطلسي . وفي ضوء العداء المستمر من جانب العديد من أعضاء حلف شمال الأطلسي ، يبدو من غير المرجح دعوة إسبانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في المستقبل القريب(.Antonio Niño,2003,p.23) .

لذلك خلال اجتماع وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس مع فرانكو في 11 شباط 1958، اشار فرانكو الى أن الولايات المتحدة يجب أن تعامل إسبانيا كدولة عضو في حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية؛ واشار الى أن الكونجرس الامريكي كان قد أصدر قبل اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي في أيار الماضي قرارات لصالح انضمام إسبانيا إلى حلف شمال الأطلسي. فأجاب دالاس كان هناك اتفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في حكومتنا بشأن رغبة إسبانيا في الانضمام إلى حلف الناتو، واضاف فرانكو أيضا إلى أن زيادة النفقات العسكرية ستُثقل كاهل الميزانية الإسبانية وتزيد الازمة الاقتصادية وقد تفهّم دالاس ذلك، وبين إن مساعدات اقتصادية إضافية ستكون ضرورية في هذه الحالة(– F. R. U.S., 1958 .(1960,p.701-703.

رابعا : السياسة الامريكية تجاه الاوضاع الاقتصادية في اسبانيا 1959

ارتكزت السياسة الأمريكية تجاه إسبانيا على الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة فرانكو والحفاظ على استقرار البلاد لحماية المنشآت العسكرية الأمريكية. إلا أن هذا الاستقرار بدأ يتداعى في النصف الثاني من الخمسينيات ، ويعود ذلك أساسا إلى الآثار المشتركة للأزمة الاقتصادية العميقة والاضطرابات الاجتماعية والاضطرابات السياسية التي ضربت إسبانيا خلال عامي 1956 و1957. ولتجنب المزيد من التدهور الذي قد يؤثر على مصالحها العسكرية، رأت الحكومة الأمريكية ضرورة تعزيز تنمية إسبانيا على أساس التعددية والتحرير الاقتصادي. وقد اعتمد المسؤولون الأمريكيون استراتيجية ذات شقين، ترتكز على افتراضين حول التحديث: أن النمو الاقتصادي لإسبانيا وتدويلها سيعززان "الاستقرار السياسي الداخلي" الضروري لحسن سير برنامج الدفاع الأمريكي، وأنه سيساعد على تهيئة ظروف مواتية "لانتقال منظم بعد فرانكو نحو شكل حكومة أكثر استقرارًا وتمثيلًا، لا يزال صديقًا للولايات المتحدة"(.F.R.U.S, 1958–1960,p.787) .

لتحقيق هذه الأهداف، شجعت حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٥٨ إسبانيا على الانضمام إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)(.Leandro Prados De La Escosura:,2019,p55). وفي العام التالي، دعمت واشنطن تنفيذ الخطة الوطنية للاستقرار الاقتصادي، وهي حزمة طموحة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية شملت مجموعة واسعة من إجراءات التحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي. عزز هذا البرنامج اندماج إسبانيا في الاقتصاد العالمي، ومهد الطريق لانطلاقتها في العقد التالي، سعت الولايات المتحدة إلى تحفيز وتأطير النقاش التعليمي في إسبانيا من خلال نشر رؤية تعليمية تعود إلى مدة الحرب الباردة، والتي ربطت بشكل وثيق بين التعليم والنمو الاقتصادي(Elena Cavalieri, España Y El Fmi, 2014 ,p.8-9.) . كرّست الدبلوماسية التعليمية الأمريكية في إسبانيا اهتمامها ومواردها لتدريب القادة التقنيين والعلميين والفكريين القادرين على لعب دور مهم في التحديث الاجتماعي والاقتصادي للبلاد(Hemant Shah ،2011,p.7-11.) .

وفي الاطار ذاته يوم 17 نيسان 1958 ارسل وزير الخارجية الامريكي دالاس الى الجنرال فرانكو لم أنسَ زيارتي إلى مدريد في ديسمبر الماضي، وتطرق فيها الى حجم المساعدات الاقتصادية التي طلبتها اسبانيا وان رغباتكم لن تُلبّى بالكامل؛ لكن قدراتنا، بموجب القوانين والمخصصات القانونية المعمول بها في الكونجرس، والتزاماتنا العالمية، لا تمنح السلطة التنفيذية موارد أو سلطة تقديرية غير محدودة(F.R. U.S, 1958–1960,p.705.).

على اثر ذلك في 18 تشرين الثاني صرح السفير الاسباني خوسيه ماريا دي أريلزا(Jose Maria de Arilza) (1954-1960) بأن المساهمة الإسبانية في العلاقات مع الولايات المتحدة لاسيما منذ توقيع الاتفاقيات عام 1953 وبناء القواعد العسكرية تسببت في استنزاف كبير للاقتصاد الإسباني، وكان على حكومة إسبانيا أن تأخذ في الاعتبار الرأي العام داخل إسبانيا، والرغبة الجوهرية للشعب الإسباني في تحسين وضعه الاقتصادي. وقال إن المساعدة الاقتصادية الأمريكية كانت أحد الشروط التي على أساسها اتخذت إسبانيا الخطوة الرئيسية للتحالف مع الولايات المتحدة، وكانت ضرورية بشكل خاص في هذا الوقت لمساعدة إسبانيا على تجاوز عقبة رئيسية في تنميتها. واكد ان الاتفاقيات كانت ضمن شرط المساعدة الامريكية لاسبانيا حسب القانون رقم (480) (Min-A Park,2020,p.18.) ولكن لا يزال جزءا بالغ الأهمية وأساسيا من المساعدة التي تحتاجها إسبانيا لتحقيق هدفها؛ لذلك، كانت الحكومة الإسبانية حريصة على معرفة موقف حكومة الولايات المتحدة تجاه الوضع الإسباني(F.R.U.S,p. 1958–1960 .

فكان رد الجانب الامريكي متمثل بدوغلاس ديلون ، وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية إننا لا نختلف في سياساتنا ومواقفنا في مختلف جوانب علاقاتنا مع إسبانيا. وأضاف أننا نعتبر السياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية جزءًا لا يتجزأ من سياستنا تجاه إسبانيا، ونرغب في العمل معا في جميع المجالات. وإذا بدا مناخ علاقاتنا أكثر إيجابية في مجال واحد من غيره، فهذا غير مقصود، فنحن نرغب في تقديم المساعدة دائما، ضمن حدود قدراتنا. ولهذا السبب، نعتزم مواصلة برامجنا للمساعدات كالمعتاد، بحيث يساهم كل شكل من أشكال المساعدة في تحقيق الهدف المنشود. بالإضافة إلى دعم الدفاع ومشروع القانون رقم 480(F.R.U.S ,1958-1960 ,p.721-722.) .

وعلى الرغم من تخصيص المساعدات الامريكية بالنسبة للسنوات المالية منذ عام 1954 وحتى السنة المالية 1958، تم تخصيص 335 مليون دولار لإسبانيا كمساعدات لدعم الدفاع. ومن هذا المبلغ تم استخدام 138.3 مليون دولار لتمويل السلع الزراعية الفائضة و2.9 مليون دولار لبرامج التبادل الفني. كانت ضرورة التكيف مع الظروف الاقتصادية القائمة في إسبانيا لتحقيق أهداف الولايات المتحدة. بدءا من السنة المالية 1957، عندما بدأت الضغوط التضخمية في التصاعد، تم تخصيص نسبة أكبر من أموال دعم الدفاع للمواد الخام الصناعية من أجل المساعدة في وقف الزيادات المتصاعدة في الأسعار، تم التركيز مرة أخرى على المعدات الرأسمالية. بدءًا من السنة المالية 1958، يتم توفير الأموال كل عام في إطار برنامج التعاون الفني الذي بلغ 1.1 مليون دولار في السنة المالية 1958 (F.R.U.S, 1958–1960,p.791.).وُقِّعت أول اتفاقية للتعاون الثقافي والتعليمي والعلمي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا في مدريد عام ١٩٥٨، مما أدى إلى إنشاء لجنة ثنائية وأمانة دائمة لإدارة المنح التي عُرفت لاحقًا باسم مؤسسها، ج. ويليام فولبرايت. وقد أتاحت هذه المنح لأكثر من ٥٠٠٠ إسباني وأمريكي اكتساب فهم عميق للبلد الآخر من خلال الدراسة أو البحث أو التدريس أو الرسم، حيث شارك علماء وفنانون على حد سواء في برامج التبادل التي ترعاها ما يُعرف بلجنة فولبرايت، وفّر البرنامج: "الوسائل التي تُمكّن القادة والمثقفين والطلاب الرئيسيين من فهم وتقدير الإنجازات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للولايات المتحدة، مما يُسهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة

الأمريكية في إسبانيا، مثل: (1) تهيئة مناخ رأي عام مُلائم للقواعد الأمريكية في إسبانيا؛ و(2) تعزيز ثقة إسبانيا بالولايات المتحدة كصديق وشريك جدير بالقيادة في النضال المشترك ضد العدوان الشيوعي"(N.A.R.A,1959) .

لقد بلغ تدهور ميزان المدفوعات نقطة حرجة في منتصف عام 1959 عندما أدت الضغوط التضخمية الشديدة ونفاد احتياطيات العملة الصعبة إلى تقديم بدائل للحكومة الإسبانية، إما تنفيذ برنامج انكماشي فوري أو إحداث فوضى اقتصادية، وربما سياسية. وبصراحة غير معهودة، واجهت الحكومة الإسبانية هذه المشكلة بالتشاور مع منظمة التعاون الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ، وبمساعدة وتشجيع من هاتين المنظمتين والولايات المتحدة، وضعت خطة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وشرعت فيها بقوة. وقد نجح هذا البرنامج في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الإسباني. إن هذه المكاسب الكبيرة كانت مصحوبة بتباطؤ في النشاط التجاري العام، وزيادة البطالة، وانخفاض في مقدار الأجر الصافي. ودرست الحكومة الإسبانية التدابير التصحيحية التي يمكن اتخاذها لتحفيز النشاط التجاري، حيث أن استمرار هذا الوضع أو تفاقمه قد يؤدي إلى اضطرابات سياسية. وفي هذا الصدد، من مصلحة الولايات المتحدة تشجيع الاقتصاد المستقر والمتنامي في إسبانيا كمرافق ضروري لاستخدام الولايات المتحدة للقواعد والمرافق الإسبانية المشتركة(F.R.U.S, 1958–1960,p.786-787). خوفا ان تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسبانيا يمكن ان تستغل من قبل العديد من الشخصيات الفكرية والسياسية الاسبانية ، لجأت إلى الولايات المتحدة التي أسست مجلة "إيبيريكا" ، التي عنيت بنشر أخبارا من إسبانيا للمنفيين الجمهوريين في الولايات المتحدة، وارتبطت بالمعارضة الديمقراطية الإسبانية المناهضة لفرانكو(.Alicia Alted Vigil,1998, p.224).

لذلك استغل هذا التدهور الاقتصادي من قبل المعارضة لحكومة فرانكو لاسيما زيارة السيد دون فيليكس جوردون أورداس(Don Felix Gordon Ordas) ، رئيس مجلس وزراء الحكومة الجمهورية الإسبانية في المنفى، واشنطن وزار مكتب الشؤون الإسبانية لإبداء آرائه حول تدهور الوضع الراهن في إسبانيا وخطط الحكومة الجمهورية الإسبانية في المنفى لمدة ما بعد فرانكو . لاسيما بعد جولةً استمرت ستة أشهر ونصف في الجاليات الإسبانية في أمريكا الجنوبية والوسطى، وخلال اجتماع دام قرابة ساعتين، شرح وجه نظره بشأن الوضع في إسبانيا وموقف الحكومة الجمهورية فيما يتعلق بخلافة الجنرال فرانكو . لان انهيار نظام فرانكو وشيك. ولا يمكن للمساعدات الأمريكية أن تمنع سقوط حكم فرانكو الورقي حيث أن معارضة فرانكو والاشمئزاز من نظامه أمر شائع في إسبانيا. ولذلك، فإن الحكومة الجمهورية الإسبانية في المنفى مشغولة بالتحضير للحظة اختفاء فرانكو . وإنه يجري بذل جهود نشطة لجمع مختلف الأحزاب الجمهورية المعارضة في ائتلاف سياسي واسع يدعم برنامجا أدنى. وسيشمل هذا البرنامج تشكيل حكومة مؤقتة تمثل جميع القوى غير الشيوعية المناهضة لفرانكو . وسيوافق هذا الائتلاف على تولي السلطة ثم الدعوة إلى انتخابات لتحديد ما إذا كان الشعب الإسباني يرغب في جمهورية أم ملكية. لاسيما اعتبر المنفيون استفتاء فرانكو عام ١٩٤٧ على استعادة النظام الملكي باطلاً، لأنه يفترض استعادة النظام الملكي بحق إلهي لا بموافقة صريحة من الشعب. وأنه سيظل معارضا للملكية. ويعتقد أن الغالبية العظمى من الشعب الإسباني ستصوت لصالح الجمهورية، وهذا أمرٌ معروفٌ للملكيين، ولهذا السبب يرفضون الانتخابات الحرة(F.R.U.S,1958–1960,p.725.).

وإن الحكومة الجمهورية كانت صديقا للولايات المتحدة وأكثر صدقا من فرانكو لأنه مثل السوفييت، كان ديكتاتورا وطاغية وأن هذين الاثنين كان لديهما قواسم مشتركة أكثر مما كان لدى فرانكو والديمقراطية الأمريكية. ولذلك إن من مصلحة الديمقراطيات الغربية دعم قضية المعارضة لتكفير عن خطأهم السابق المتمثل في الاعتراف بنظام فرانكو الشمولي(F.R.U.S,1958–1960,p.725.) .

ونتيجة لزيادة الازمة الاقتصادية في اسبانيا وحراك المعارض لحكم فرانكو عمد القائم بأعمال وزير الخارجية ديلون **دوغلاس** (Dillon Douglas) مخاطبة الرئيس أيزنهاور حول المحنة الإسبانية القادمة مستشهدا بمقال الكاتب الاسباني إيميت هيوز (Emmett Hughes) "بأن سياسة الولايات المتحدة تدعم نظاما غير شعبي في إسبانيا" ، لأنها تعكس الخط الحالي للقوى المناهضة لفرانكو داخل إسبانيا وخارجها. لقد درسنا هذه التهمة بعناية شديدة في ضوء أهداف أمننا القومي وفي سياق الوضع الفعلي في إسبانيا، فقد تزايدت الاضطرابات هناك. ونبع استياء الشعب الإسباني، أولا، من الصعوبات الاقتصادية ورغبته في تحسين مستوى معيشته؛ وثانيا، من إرهاقه من المناخ السياسي المقيد؛ ويسود عدم اليقين بشأن المستقبل. ولكن على الرغم من ان هناك معارضة كبيرة للجنرال فرانكو، يذكر هيوز لا تزال نسبة كبيرة من الشعب الإسباني تفضله على المستقبل المجهول. ولا تزال المعارضة السياسية المحتملة مجزأة وغير منظمة. لاسيما وأن الولايات المتحدة، من خلال وجودها

وبرامجها، تتدخل في الواقع في الشؤون الداخلية لإسبانيا، على الرغم من إعلانها عن احترام السيادة الإسبانية(F.R.U.S, 1958–1960,p.727-728.

مثّلت خطة الاستقرار أولى محاولات تحرير الاقتصاد الإسباني وتدويله. وقد أنهت فعليا النظام الاقتصادي الشركاتي الفاشل، مع التخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي. عندما سعت الولايات المتحدة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإسبانيا من خلال خطة الاستقرار لعام 1959، وبشكل أكثر تحديدا، هل أثرت المساعدات الفنية الأمريكية؟، وخاصة تلك التي استهدفت تدريب رجال الأعمال والمديرين والفنيين، على صعود التكنوقراط في الحكومة الإسبانية خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي(F.R.U.S, 1958–1960,p.787.) .

ارتكزت سياسة الولايات المتحدة تجاه إسبانيا على الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة فرانكو الاستبدادية، والحفاظ على استقرار البلاد لحماية المنشآت العسكرية الأمريكية. إلا أن هذا الاستقرار بدأ ينهار في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، ويعود ذلك أساسًا إلى الآثار المشتركة للأزمة الاقتصادية العميقة، لذلك كانت مهمة واشنطن "دفع السفينة الإسبانية في الاتجاه الصحيح"، لتجنب "تحطيمها أو انجرافها في تيار ضال - مثل الحياد، أو القومية المتطرفة، التي ربما تمتد إلى الفيدرلية تحت عدسة التحديث، أدرك صناع السياسات الأمريكيين أن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث في إسبانيا قد يقوض استقرار الوضع الراهن الاستبدادي القائم الذي تستند إليه مصالحهم الاستراتيجية. وفي ظل هذه الظروف، اعتقد الأمريكيون أنه من المناسب مساعدة الحكومة الإسبانية في مواجهة تحديات التحديث. ولتحقيق هذه الغاية، قدموا المساعدة والمساندة لإسبانيا في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والصناعة والعلوم والتعليم والإدارة العامة لدعم قدرة الدولة الاسبانية على امتصاص الضغوط الناجمة عن التغيير الاجتماعي داخل النظام الإسباني(.F.R.U.S, 1958–1960,p.730-732) .

وتمشيا مع نظرية التحديث، نظر المسؤولون والخبراء الأمريكيون إلى النخب التكنوقراطية والتي يتم تدريبها عادة في الولايات المتحدة باعتبارها القوة الدافعة للتغيير المنظم يمثلون القطاع الأكثر كفاءة لقيادة تنمية المجتمع. لقد كانت عقليتهم الحديثة، ونظرتهم المناهضة للشيوعية، ومؤهلاتهم العالية، وتفضيلهم للمعرفة التقنية العلمية في التداول الديمقراطي سبباً في تحويلهم ـ في نظر كبار رجال التحديث الأميركيين ـ إلى ضمان للتقدم والنظام. وكان القادة التكنوقراطيون الإسبان يتألفون من مجموعة من الخبراء المؤهلين والبراغماتيين الملتزمين بمهمة التنمية الوطنية ، سعى هؤلاء الخبراء التكنوقراطيون إلى تعزيز الدعم الاجتماعي المتراجع للحكومة الإسبانية من خلال الكفاءة الاقتصادية وزيادة دخل الفرد. وكان هدفهم تعزيز التحديث الآمن والمستقر لتزويد الدولة الاسبانية بشرعية تنموية جديدة. ولتنفيذ هذه المهمة المتمثلة في إعادة الشرعية لحكم فرانكو، أظهر التكنوقراطيون استعدادا لتنفيذ هذه المهمة. بدأت الولايات المتحدة في إقامة علاقات مع التكنوقراط الإسبان من خلال قنوات مثل برامج التبادل المستخدمة لدعم التحالف مع نظام فرانكو. ومنذ ذلك الحين، شجع الدبلوماسيون والمسؤولون الأمريكيون صعود هذه المجموعة في التسلسل السياسي في إسبانيا بهدف شغل المناصب الرئيسية في الإدارة العامة من قبل فنيين فعالين على استعداد لتحديث البلاد على النماذج الغربية. دخل التكنوقراط الحكومة الإسبانية بمهمة القيام بالتحديث الاقتصادي والإداري للدولة. بعد مدة وجيزة، قاد الوزراء التكنوقراطيون في السلطة التنفيذية الجديدة، بتأييد واشنطن، دخول إسبانيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي(Óscar José Martín García,2023,p.202-203.) .

ساعدت الاتفاقيات بين إسبانيا والولايات المتحدة، والتحسن في علاقاتهما، إسبانيا على الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) أولًا كدولة منتسبة، ثم في 20 تموز 1959 كدولة كاملة العضوية. وبفضل هذه التطورات الإسبانية في سياستها الاقتصادية، أُطلقت خطة الاستقرار لعام 1959 بهدف رئيسي هو إصلاح العجز في الميزان الخارجي الإسباني(.Carreras, A. Y Tavonel, X.,2018,p.268) .

على اثر ذلك في تموز 1959، تبنت الحكومة الإسبانية برنامجا واسع النطاق لاستقرار الاقتصاد بالتعاون وحكومة الولايات المتحدة والبنوك الخاصة في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى دعم الدفاع الأمريكي وقروض بنك الاستيراد والمبيعات لتنفيذ البرنامج(F.R.U.S, 1958–1960,p.792.). لاسيما مع بدأ برنامج فولبرايت(-Lorenzo Delgado Gómez (Escalonilla,2009,p.90 العمل في إسبانيا بحلول عام ١٩٥٩. كانت ميزانيته تعادل بالبيزيتا، مبلغ ٦٠٠ ألف دولار أمريكي من الأموال المقابلة من المساعدات الأمريكية، قد ألهمت النتائج المتواضعة، وإن كانت واعدة، التي حققها برنامج التبادل التعليمي الدولي حتى الآن المزيد من الثقة في برنامج فولبرايت. باستثناءات قليلة، عاد الحاصلون على المنح الإسبان

بصورة إيجابية عن الولايات المتحدة ومجتمعها. وبشكل عام، كانوا أكثر إعجابا بهياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من نظامها التعليمي. وترى السلطات الأمريكية أن تجاربهم الدراسية في أمريكا ستؤدي إلى فهم وتقدير أفضل للمثُل والمؤسسات في دول أوروبا الغربية الأخرى(Lorenzo Delgado Gómez-Escalonilla,p.90.) .

وبدعم أمريكي، روجوا لـ"خطة الاستقرار"، التي مثلت تحولاً حاداً في السياسة الاقتصادية لحكومة فرانكو. ومنذ ذلك الحين، تخلى نظام فرانكو عن الاكتفاء الذاتي واختار الانضباط المالي، وتحرير الاقتصاد الإسباني وتدويله. وقد أرست هذه التغييرات الأساس للنمو الاقتصادي المكثف الذي شهدته إسبانيا خلال الستينيات(Gómez Mendoza, Antonio, 1997,p.299.)(). كان أحد القادة الرئيسيين للتكنوقراط الإسبان هو لوريانو لوبيز رودو(Loriano Lopes Rodeo)، أستاذ القانون الإداري، الذي زار أمريكا في عام 1959 تحت رعاية برنامج القادة الأجانب للولايات المتحدة، وهي أداة من أدوات الدبلوماسية التبادلية التي تهدف إلى جذب الأشخاص المؤثرين. في ذلك الوقت، شغل لوبيز رودو منصبا رئيسيا كرئيس لمكتب التنسيق الاقتصادي والبرمجة. وعلى هذا النحو، كان الشخصية الرائدة في الإصلاح الطموح للإدارة العامة الإسبانية والذي من شأنه، وفقا لمصادر أمريكية، أن يساهم في بناء جهاز دولة أكثر حداثة وعقلانية وكفاءة قادرا على الاستجابة لاحتياجات التنمية الوطنية. ومن ثم، ساعدت إدارة التعاون الدولي للولايات المتحدة مكتب لوبيز رودو في جهوده لتحديث وترشيد آلية البيروقراطية الحكومية. كانت المساعدة الأمريكية هنا مهمة بشكل خاص في إنشاء مدرسة تدريب الموظفين العموميين لتوفير عدد كبير من الفنيين المسؤولين عن تنفيذ الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والتعليمية في إسبانيا(Jensen, Geoffrey,2005,p.110-111.).

نجح مزيج من الضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في إقناع النظام بتبني اقتصاد السوق الحر. تم استبدال العديد من الحرس القديم المسؤول عن الاقتصاد بالتكنوقراط ، على الرغم من بعض المعارضة الأولية من فرانكو. اتخذ النظام خطواته المتعثرة الأولى نحو التخلي عن ادعاءاته بالاكتفاء الذاتي ونحو تحويل تحديث النظام الاقتصادي(Rubottom, R. Richard, Murphy, J. Carter,1984,p.12.) . لاسيما مع التطورات الخارجية وتفاقم الأزمة الاقتصادية المحلية أجبرتهم على تبني تغييرات أكثر شمولاً. عندها استبدل فرانكو وزراءه الأيديولوجيين بالتكنوقراطيين غير السياسيين، من الشباب، معظمهم متعلمون في الاقتصاد وذوو خبرة، في الوزارات الرئيسية ، طبّق النظام سياسات تنموية متعددة شملت إصلاحات اقتصادية عميقة بعد مدة ركود، انطلق النمو الاقتصادي(Jensen, Geoffrey,p.110-111) . وقد سهّلت إصلاحات خطة الاستقرار والتحرير لعام 1959 عملية دمج البلاد في الاقتصاد العالمي)(Prados De La Escosura,2017,pp.6,7,20 Benjamin,1990,p.140-141) . (

بعد خطة عام 1959، وبالتزامن مع اندماج إسبانيا في المنظمات الدولية، طُبّق تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية. واستُبدلت القيود الكمية على التجارة الخارجية بتعريفات جمركية أكثر مرونة وأقل تشويها(Leandro Prados De La Escosura,p.59.).

نجحت جميع التدابير الطارئة الرئيسية الواردة في خطة عام 1959، انخفض التضخم، واختفى عجز الموازنة، وتدفق رأس المال الأجنبي. ومن خلال تطبيق السياسة الجديدة، أظهر نظام فرانكو التزامه بالسياسات الاقتصادية الكلية التقليدية، وقدّم سابقةً في السلوك المسؤول للمستثمرين المحليين والأجانب(Leandro Prados De La Escosura,p.54-55) .

ولكن حدث تطورا دوليا اثار الخوف لدى الولايات المتحدة من تغيير ثوري قد يجعل البلاد معادية للمصالح الأمريكية بعد فوز فيدل كاسترو(Fidel Castro) بحكم كوبا عام ١٩٥٩، لقد رأت الولايات المتحدة في ذلك فرصة للتأثير على المشهد السياسي في مرحلة ما بعد فرانكو وتأمين مصالحها في إسبانيا(F.R.U.S, 1958–1960,p.600.). عندما أشار تقرير امريكي إلى أنه " من الحكمة أن تبدأ الولايات المتحدة في رعاية وإظهار التعاطف مع جماعة أو أكثر من جماعات المعارضة الإسبانية التي قد تسيطر على إسبانيا بعد فرانكو، بهدف حماية المصالح الأمريكية في إسبانيا والحفاظ عليها (وخاصة القواعد الجوية) بحلول ذلك الوقت. كما أشار تقرير آخر من نفس المدة إلى أن "فرانكو يبلغ من العمر ٦٧ عاما. وبحلول موعد مغادرته منصبه، يجب أن يخلفه فورا قادة ذوو توجه غربي ، يجب اتخاذ الاستعدادات اللازمة لضمان استمرار إسبانيا في ظل حكومة موالية بشدة للغرب. ومن الغريب أن هذا كان أيضا العام الذي زار فيه أيزنهاور إسبانيا، لذا فبينما كانوا يصافحونه كانوا قد

بدأوا بالفعل في التغاضي عن خصومهم هذه هي أساليب الدبلوماسية، كما قيل: "لا يوجد حلفاء أبديون أو أعداء دائمون، بل هناك مصالح أبدية ودائمة فقط" (F.R.U.S, 1958–1960,p.711-712.).

خامسا : زيارة الرئيس ايزنهاور الى اسبانيا واثرها على السياسة الامريكية 1959-1961

كان لإدارة أيزنهاور دورٌ أساسي في معالجة السياسات الاقتصادية لإسبانيا، وبالتالي تطور اقتصادها وسياستها، على المستويين المحلي والدولي. وكما ذُكر سابقا، لم تُشكل الولايات المتحدة السياسات الإسبانية نظرا لمحدودية نفوذها، لكنها في الواقع ساعدت إسبانيا بتأمين مساعدات اقتصادية وعسكرية غير مشروطة تتجاوز ميثاق مدريد لعام ١٩٥٣ لتحقيق أهداف معينة. لذلك، يمكن ربط السياسة الخارجية لإدارة أيزنهاور تجاه إسبانيا بتلك التي ساعدت إسبانيا على الخروج من المعادلة الدولية(F.R.U.S, 1958–1960,p.727-729.)[0].

في تشرين الثاني 1959، عندما كان الرئيس أيزنهاور يُخطط لزيارة دول اوربا ، لم يكن من المقرر زيارته لمدريد. ومع ذلك، كانت الزيارة بدعوة من وزير الخارجية الإسباني فرناندو ماريا كاستييلا(Fernando Maria Castilla) (1957-1969)، وبعد التماسات من السفير الامريكي في واشنطن خوسيه لوزارة الخارجية، قبل أيزنهاور الدعوة في الخريف. اتُفق على أن يقضي الرئيس ليلةً في إسبانيا يومي 21 و22 كانون الاول. وصل الرئيس إلى مطار توريخون في الساعة 4:30 مساءً يوم 21 كانون الاول 1959 (F.R.U.S, 1958–1960,p48) . وكانت الزيارة الأولى التي قام بها رئيس للولايات المتحدة إلى إسبانيا .لم تكن مدة توقف أيزنهاور في إسبانيا طويلة فهي ليوم واحد(Neal M.Rosendorf,2014,p.135.) ، وكانت الزيارة إحدى المحطات التي قام بها أيزنهاور في جولة خلال الجزء الأخير من رئاسته لتوطيد العلاقات الأمريكية مع دول خارج الفلك الشيوعي ومع الدول المترددة، كانت أبرز نقطة وصل إليها فرانكو في السياسة الدولية ، قيام الرئيس ايزنهاور بزيارة قصيرة إلى إسبانيا لتعزيز العلاقات ، لذلك عدت لحظة مهمة لنظام فرانكو لترسيخ رمزي خروجه من النبذ الدولي خلال المرحلة الأولى من نظامه شهد فرانكو انتصاره السياسي الكبير باستقباله الرئيس الأمريكي في توريخون. وبذلك وضع حداً للعزلة الخارجية للنظام، وقلل من اضطرابات القيادة العسكرية، ودمج إسبانيا في النظام الدفاعي الغربي من الباب الخلفي(F.R.U. S, 1958–1960,p.744-745.).

لقد جاءت زيارة الرئيس أيزنهاور إلى مدريد لترمز إلى قبول فرانكو كصديق محترم وأصبحت ترى فيه حليفا رئيسيا ، كما عدت تلك الزيارة لحظة تاريخية في العلاقة بين البلدين(Charles Powell ,p. 228.) . ولإظهار تقدير واشنطن المستمر لدعم إسبانيا في الحرب ضد الشيوعية (F.R.U.S, 1958–1960,p.752-753.) ، خلال خطاب الترحيب قال فرانكو لأيزنهاور: "هذه قاعدة توريخون، التي شُيّدت بمساعدة قوية من الولايات المتحدة، والتي تحرس الطائرات الإسبانية والأمريكية، حيث تُمثّل رمزا لصداقتنا، وكانت شعاري بقدر ما أنا متأكد من أنها شعارك: السلام هو مهنتي". ورد أيزنهاور بالدعوة إلى "السلام والصداقة والحرية لبلدينا". رغم أن الزيارة إلى إسبانيا عام ١٩٥٩ قوبلت بمعارضة شديدة من وزارة الخارجية الأمريكية، ومن مستشاريه الآخرين بسبب حكم فرانكو الدكتاتوري(Vernon A. Walters,1993,p.321 ; The New York Times) لاسيما وان الزيارة عدت ذات قيمة رمزية تشير الى قبول دولي لحكم فرانكو لاسبانيا(Francisco Comin Y Blanca Sanchez Alonso,2001,p.174.) ، ولم تخفِ أهمية هذه الزيارة على الأوروبيين. فقد أكدت التزام واشنطن بدعم إسبانيا والحفاظ على رغبتها في ضمها في نهاية المطاف إلى حلف الناتو، علقت قناة ABC قائلةً: " من وجهة النظر العسكرية، تعتبر الولايات المتحدة إسبانيا أهم حلفائها الأوروبيين، بعد بريطانيا(Boris N. Liedtke,1999, p.193.)

وخلال لقاء الرئيس الامريكي بفرانكو قال الرئيس إنه لا يريد إنهاء المقابلة دون الحديث عن برنامج الاستقرار الإسباني. وأضاف أن الحكومة الأمريكية كانت تتابع هذا الجهد وكانت سعيدة للغاية به. كما أراد أن يُعرب للجنرال فرانكو عن تقدير الولايات المتحدة للتعاون الممتاز الذي أبدته الحكومة الإسبانية فيما يتعلق بالقواعد. كما عبر عن امتنانه للجنرال فرانكو في هذا الشأن. واكد على امله في مواصلة تطوير فهم أفضل للقواعد واستخدامها، واكد على ضرورة تقديم المساعدات الامريكية لاسبانيا، وخاصةً المساعدات الاقتصادية، لكي تتمكن إسبانيا من الاعتماد على نفسها. كما اوضح ان هناك مسائل تفصيلية يحرص سفيرنا دائما على الاهتمام بها والعمل على حلها مع الحكومة الإسبانية(F.R.U. S, 1958–1960,p.747.).

أعرب الرئيس عن سعادته بانضمام إسبانيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي ، وأعرب عن اعتقاده بأن الوقت سيأتي لتوثيق أواصر التعاون بين إسبانيا ومنظمات أوروبا ودول شمال الأطلسي. ولا تزال هناك بعض التحيزات ضد إسبانيا في بلد أو بلدين، لكن الرئيس رأى أن علاقاتنا تطورت على نحوٍ يعود بالنفع على الطرفين كما كان مأمولاً. وأعرب عن أمله في أن يشعر فرانكو بذلك أيضاً.فشكر فرانكو الرئيس على كلماته. واخبره ان اسبانيا استعدت طويلا للوصول إلى مرحلة اعتماد برنامج الاستقرار، وهي قادرة على ذلك بسهولة نسبية. وأعرب عن شكره للمساعدات الأمريكية، وخاصةً لمساهمة الرئيس في هذه المرحلة من تطور إسبانيا، وقال إنه سيأتي يوم تقف فيه أوروبا أكثر اتحادا وقوةً لتتمكن من القيام بدورها على نحو الأفضل في دعم الجهود السياسية للولايات المتحدة .وبعد هذه المحادثة المذكرة هنا، غادر الرئيس إلى الدار البيضاء في الساعة 10:58 صباحا(F.R.U. S, 1958–1960,p.747.) .

من خلال ما تقدم نجد ان زيارة الرئيس الامريكي انتصار للدبلوماسية الإسبانية، لأنه على الرغم من اتفاقيات القواعد، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والارتباط المتنامي مع أوروبا الغربية، ظلت هناك شكوك مستمرة لدى العديد من الدول حول طبيعة نظام كان موضع تحفظات كثيرة من الديمقراطيات الغربية لمدة طويلة. وكما لو كان يدحض المعارضة المناهضة لفرانكو ها هو رئيس أول ديمقراطية في العالم، يقوم بزيارة ودية واضحة لفرانكو.

لذلك كان صدى هذه الزيارة انعكس على زيادة الدعم الامريكي لاسبانيا خلال عام 1960 من خلال منحا بموجب قانون رقم 480، اذ بلغت قيمة الدعم 64 مليون دولار في حزيران 1960 الذي عالج النقص الخطير بالزيوت الصالحة للأكل وحبوب الأعلاف والتبغ والشعير والذرة. وبعض الشحم والبطاطس واللحوم. تتولى وكالات الإغاثة التطوعية مسؤولية توزيع هذه السلع الزراعية الفائضة على الأشخاص المحتاجين في إسبانيا. وكذلك وافق بنك التصدير والاستيراد على إقراض إسبانيا 30 مليون دولار لدعم برنامج الاستقرار الاقتصادي. في الواقع، تم منح القروض المصرح بها خلال السنة المالية 1960، بلغ إجمالي القروض 51 مليون دولار. وتألفت هذه القروض من قرضين بلغ مجموعهما 17.6 مليون دولار لتصنيع الأسمدة، وقرضين بلغ مجموعهما 17.9 مليون دولار لتوسيع مرافق الطاقة الكهربائية، وقرض بقيمة 14.1 مليون دولار للمساعدة في تمويل شراء ثلاث طائرات نفاثة من طراز 8- DC، وقرض بقيمة 650 ألف دولار لمرافق تصنيع الإطارات والأنابيب ومنتجات المطاط، وقرض بقيمة 750 ألف دولار لشراء الآلات والمعدات والخدمات الأمريكية اللازمة لتوسيع مصنع المحركات(F.R.U.S, 1958–1960,p.786-787) .

وفي اطار الدعم الامريكي للاقتصاد الاسباني أصبحت الولايات المتحدة المستثمر الأجنبي الرئيسي في إسبانيا في الخمسينيات والستينيات، متجاوزة فرنسا وألمانيا وبريطانيا ، التي كانت في السابق المستثمرين الرئيسيين في إسبانيا. وعملت اتفاقية القواعد الأمريكية كختم موافقة لمجتمع الأعمال الأمريكي، في حين هندست خطة الاستقرار مدة طويلة من أعلى معدلات النمو في أوروبا وارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية ورأس المال ومعدات النقل والأشغال العامة. وكان خفض قيمة عملة البيزيتا بمثابة دفعة قوية للسياحة، ففي عام 1960، وللمرة الأولى، كان عدد السياح مساوياً تقريباً لعدد سكان إسبانيا، ولكن رغم هذا كانت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إسبانيا تشكل نسبة كبيرة. الا ان المبلغ الفعلي كان صغيراً. فقد بلغ تدفق الاستثمار المباشر الأمريكي 22 مليون دولار فقط في المدة 1950-1959، مقارنة بأكثر من مليار دولار من المساعدات الأمريكية، الأمر الذي جعل الأخيرة مساهماً أكثر أهمية في النمو الاقتصادي في إسبانيا(William Chislett (Real,2005,p.26 .

ولكن أدى إنشاء الشركات في إسبانيا أيضا إلى نقل التكنولوجيا على نطاق واسع، بالإضافة إلى برنامج المساعدات ودعم مدارس الأعمال والاستثمار المباشر، وتم تعزيز الارتباط بالولايات المتحدة من خلال برنامج فولبرايت للمنح الدراسية، الغرض من هو "جعل الإسبان يشعرون بالثقة في قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم الحر والدفاع عنه ضد التهديد الشيوعي". ونتيجة لبرنامج فولبرايت وغيره من برامج التبادل التعليمي، أصبحت الولايات المتحدة المقصد الرئيسي للطلاب والباحثين الإسبان. وكان تدفق الطلاب الأمريكيين إلى إسبانيا أكبر بكثير. ارتفع عددهم من 165 في عام 1955 إلى 744 في عام 1960، مكّن هذا البرنامج، بعضا من أفضل العقول الإسبانية(Lorenzo Delgado Gómez-Escalonilla , p.125.) من الدراسة في الولايات المتحدة وللعلماء الأمريكيين من زيارة إسبانيا. لقد حقق عدد كبير من الباحثين الإسبان الحاصلين على منحة فولبرايت مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص(William Chislett Real,2005,p.27.) .

في 9 حزيران 1960، نشرت في صحيفة "ديكاتور ديلي" (Decatur Daily) بوجود عمليات لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية على الأراضي الإسبانية، بقيمة مليون دولار، من خلال تمويل عملاء الحزب القومي الباسكي في المنفى، مقدمةً نقدًا خفيًا لوجود النظام والموقف العدائي للولايات المتحدة تجاه فرانكو. ومن المفارقات لا يزال الغموض يُحيط بتمويل المخابرات المركزية لهذا المنفي الباسكي الإسباني الذي كان يعمل ضد فرانكو في وقت كانت تقدّم فيه دعما ماليا يُقدّر بملايين الدولارات سنويا من المساعدات الخارجية والعسكرية(De Dios Unanue,1999,p.26.) .

وفي خضم نهاية رئاسة ايزنهاور عام 1960 ، اقترح مجلس الأمن القومي في وثيقته رقم 6016، في اللحظات الأخيرة من ولايته، بدائل ديمقراطية لسقوط فرانكو ، وعلى اثر ذلك في 28 ايلول 1960 جاء الرد من جون ديفيس لودج(John Davis Lodge) سفير الولايات المتحدة لدى إسبانيا ببرقية إلى وزارة الخارجية انه لا تزال الساحة السياسة الإسبانية منقسمة بين العديد من الجماعات المتناحرة. القوميون الباسكيون والكتالونيون (المنقسمون هم أنفسهم بين اليساريين واليمينيين)؛ بالإضافة إلى المنفيين الاشتراكيين الذين لا يزالون يخوضون حربا أهلية؛ "الديمقراطيون المسيحيون" بعضهم يتعاون مع فرانكو وبعضهم لا؛ الملكيون، بعضهم ليبرالي والبعض الآخر محافظ للغاية؛ إلخ. وبالحكم على تجارب إسبانيا الدموية في الماضي القريب والمزاج الإسباني ، فإن المحاولات لإرساء الديمقراطية في إسبانيا ستواجه مخاطر جسيمة بنتائج فوضوية من شأنها أن تمنح الشيوعيين الفرصة التي طال انتظارها(F.R.U. S, 1958–1960,p.779.) .

لذلك رأى لودج ان البديل غير وارد إطلاقا، وإذا طُرح مع فرانكو ، فسيُقابل باستياء شديد. لذلك هدفنا هو "دون المساس بتحقيق الهدف الأمريكي الرئيسي في إسبانيا". لقد دأبنا لسنوات على استغلال الفرص المتاحة لنا بحذر لتشجيع جماعات وأفراد مؤثرين، على بناء أشكال ومؤسسات أكثر تمثيلا. وقد لفتُّ انتباه وزير الخارجية وكبار المسؤولين في مناسبات عديدة إلى أن بعض الخطوات قد تُسهم في استمالة الرأي العام الأمريكي. وفيما يتعلق بـ"الاستقرار الداخلي"، فإن حكومة فرانكو متيقظة بطبيعة الحال ، وعليه فمن المستحسن أن تكون السياسة الأفضل التي يتعين على الولايات المتحدة اتباعها هي F.R.U. S, 1958–1960,p.780.):

1. الاستمرار في ضم إسبانيا بشكل متزايد إلى الأسرة الغربية (بما في ذلك حلف شمال الأطلسي)، مما يعرض الإسبان بشكل متزايد للتأثيرات التي بدأت تؤدي إلى تحرير تدريجي للنظام على غرار الأنماط الغربية.

2. المساعدة في رفع مستويات المعيشة وتحسين الوضع الاقتصادي وتوقعات البلاد وخاصة الاستمرار في الضغط من أجل المزيد من التحرير الاقتصادي، بحيث يتم إضعاف العناصر المتطرفة من اليسار واليمين على المدى الطويل، ويمكن للمعتدلين داخل الحكومة وخارجها العمل على الانتقال المنظم بعد فرانكو نحو شكل حكومة أكثر استقرارا وتمثيلا ولا تزال صديقة للولايات المتحدة.

3. تشجيع اتخاذ خطوات معينة نحو التحرير على سبيل المثال للسماح بظهور معارضة مسؤولة ومخلصة من شأنها إعداد الشعب الإسباني بشكل أفضل لما سيأتي بعد فرانكو.

4. إثارة مسألة الترتيبات اللازمة لخلافة منظمة وعملية ومقبولة مع وزير الخارجية إذا ما نشأت مناسبة.

واضافة لودج يجب أن نضع في الاعتبار أيضا، فيما يتعلق بأهداف الولايات المتحدة في إسبانيا، أن علاقاتنا مع حكومة فرانكو ممتازة، وأنه لا يوجد ضمان أو احتمال لتحسين العلاقات الإسبانية الأمريكية من قبل حكومة خليفة مهما كانت ليبرالية؛ وأخيرا، يبدو من غير الحكمة التدخل بالطريقة المقترحة في البديل عن فرانكو، لاسيما قد حصلنا من حكومته على تعاون كامل من الأمم المتحدة وفي العديد من الأماكن الأخرى، والتي قد نرغب منها في المستقبل القريب في الحصول على المزيد من التنازلات الأساسية المهمة(F.R.U. S, 1958–1960,p.780.).

وفي الاطار ذاته بعد صدور برقية السفير لودج ، قدم جراي جوردون (Gray Gordon) مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي إلى مجلس الأمن القومي مسودة بيان سياسة الولايات المتحدة تجاه إسبانيا أشار فيها إلى الانقسام حول ايجاد بديل لفرانكو، وانه تُفضّل أغلبية مجلس التخطيط بندا ينص على أن تستغل الولايات المتحدة بحذر الفرص التي قد تُتاح لتشجيع التطور الديمقراطي في إسبانيا؛ بينما يرغب عضو مجلس التخطيط لشؤون الدفاع، قدر الإمكان ودون أن يبدو وكأنه يتدخل في الشؤون الداخلية الإسبانية، في تشجيع نظام فرانكو على اتخاذ خطوات نحو التطور الديمقراطي في إسبانيا ،عند ذلك أعرب الرئيس الامريكي عن قلقه بشأن تغيير في اسبانيا. وقال إنها تبدو وكأنها تسمح للمسؤولين الأمريكيين في إسبانيا بتشجيع المثقفين والأكاديميين الإسبان وغيرهم، على العمل من أجل تطوير الحكومة الإسبانية نحو الديمقراطية. مع ذلك، قد تتخذ هذه

الجهود طابعا ثوريا. ولكنه يُؤيد العمليات الديمقراطية، لذلك كان متردد في تفويض المسؤولين في إسبانيا للعمل لتحقيق هذه الغاية(.F.R.U. S, 1958–1960, p.783).

فيما كان موقف الوزير ديلون إنه يشكك في إمكانية القيام بأي شيء ذي قيمة لتعزيز قضية الديمقراطية في ظل الوضع الراهن في إسبانيا. فالقوى الديمقراطية الموجودة في إسبانيا منقسمة إلى فصائل عديدة. قبل وصول فرانكو إلى السلطة، كان هناك، على سبيل المثال، ثمانية عشر حزبا سياسيا. وبدا للوزير ديلون أن أي تحرك سريع نحو الديمقراطية في إسبانيا أمرٌ مستبعد في ذلك الوقت. في الواقع، قد يؤدي هذا التحرك إلى استيلاء الشيوعيين على البلاد. ولن تعترض وزارة الخارجية على حذف مقترح ايجاد البديل لفرانكو. وقد قبلت وزارة الخارجية نسخة الأغلبية من الفقرة لأنها كانت متوافقة مع السياسة العامة. ومع ذلك، كان في نسخة الأغلبية يتمثل في تضمين عبارة "دون المساس بتحقيق الأهداف الأمريكية الرئيسية في إسبانيا". وبما أن الهدف الأمريكي الرئيسي وهو الوصول إلى المنشآت العسكرية في إسبانيا، كما رأى السيد ديلون أن نسخة وزارة الدفاع طرحت بعض الصعوبات. تناول اقتراح الدفاع تشجيع نظام فرانكو على اتخاذ خطوات نحو التطور الديمقراطي. راى ديلون أنه لا يوجد نظام فرانكو في إسبانيا؛ لا يوجد سوى فرانكو نفسه. إذا أردنا تشجيع الخطوات الديمقراطية في إسبانيا، فسنضطر إلى التحدث مع فرانكو شخصيا. وأن هذا سيكون إجراءً غير مُجدٍ على الإطلاق(.F.R.U. S, 1958–1960,p.780).

فيما كان رد وزير الدفاع جيتس (Gates) إن وزارة الدفاع، باقتراحها لم تكن تسعى إلا إلى التخطيط المسبق. قد يتغير الوضع في إسبانيا في أي وقت، وقد يكون من المستحسن أن تتخذ الولايات المتحدة بعض الخطوات التخطيطية تحسبا لأي تغيرات في الوضع(.F.R.U. S, 1958–1960,p.780).

قال الوزير ديلون ان المشكلة التي أشار إليها الوزير جيتس ، ألا وهي عملية الخلافة في إسبانيا. وعندما طُلب من سفارتنا في إسبانيا التعليق ، أعربت عن اعتقادها بأن نسختي الفقرة غير واقعيتين، ولكن نسخة الأغلبية كانت الأقل واقعية. فيما رأى الحاكم هوغ (Hugh) أن على الولايات المتحدة بالضرورة التعامل مع الفصيل المسيطر بين العناصر الديمقراطية إذا أرادت تشجيع الديمقراطية في إسبانيا، ولكن وزير الخارجية ديلون راى إن الولايات المتحدة لا تنوي التحدث إلى الأساتذة بمفردهم في أي محاولة لتشجيع الديمقراطية في إسبانيا(.F.R.U. S, 1958–1960,p.780).

وتساءل جراي عما إذا كان ينبغي محاولة تشجيع الديمقراطية في إسبانيا من خلال التعامل مباشرة مع فرانكو والتخطيط للطوارئ المستقبلية في إسبانيا. واخيرا اقترح الرئيس حذف مقترح ايجاد بديل فرانكو، وأن تتضمن بدلها أن تحظى إسبانيا بحكومة أكثر ديمقراطية بعد إتمام عملية الخلافة. رأى الرئيس أنه ربما يكون من الحكمة ترك الوضع على حاله. على امل أن تتطور عملية الخلافة نحو الديمقراطية في إسبانيا(.F.R.U. S, 1958–1960, p.783).

وما يؤيد الغاء مقترح ايجاد البديل لفرانكو هو ان القوات المسلحة الإسبانية تحت سيطرة الجنرال فرانكو ، واستمرار النظام في الاعتماد على دعم ونفوذ هذه القوات، وخاصة الجيش، لضمان الحفاظ على الاستقرار السياسي. وبشكل أساسي، لا تمتلك هذه القوات القدرة إلا على الحفاظ على الأمن الداخلي، وتنفيذ عمليات محدودة ضد قوة حديثة مجهزة تجهيزاً جيداً، وقد أظهرت القوات المسلحة الإسبانية تحسناً ملحوظاً نتيجة للمساعدات الأمريكية، ولكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن امتلاك القدرة الدفاعية المرضية. إن هيمنة المعدات العتيقة، والاحتمالات المحدودة للحصول على أعداد كبيرة من الأسلحة الحديثة، والمستوى المنخفض للتعليم والافتقار إلى الخبرة الفنية للقوى العاملة الإسبانية، والقدرة المحدودة للغاية للاقتصاد الإسباني الحالي على دعم قوة عسكرية حديثة، كل هذا ينبئ باستمرار اعتماد إسبانيا على المساعدات الخارجية للحفاظ على مستوى الفعالية الذي تم تحقيقه منذ الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة وإسبانيا في 26 ايلول 1953 والتي نصت على تطوير واستخدام المرافق العسكرية الأمريكية في إسبانيا، وتعزيز الولايات المتحدة للموقف الاقتصادي والعسكري لإسبانيا من خلال المساعدات الاقتصادية والتي وصلت حتى 1 ايلول 1960 بما يقرب من 352 مليون دولار. وكانت هذه المساعدات لدعم الدفاع في إسبانيا ولتشغيل القواعد التي تستخدمها القوات الأمريكية. وكذلك هدف إلى دعم برنامج إسبانيا لتحقيق الاستقرار وتحرير اقتصادها(.F.R.U.S, 1958–1960,p.790).

وفي 5 تشرين الاول 1960 كان مجلس الأمن القومي في عهد أيزنهاور صدر تقرير لبيان السياسة الأمريكية تجاه إسبانيا، انه بعد أكثر من عشرين عاما على انتهاء الحرب الأهلية، لا يزال الجنرال فرانكو ، البالغ من العمر الآن 68 عاما، رئيسا للدولة الإسبانية، ولم تُنازع سيطرته جديا. يدعم نظامه العناصر المحافظة في المجتمع الإسباني طبقة ضباط القوات

المسلحة؛ والصناعيين الأثرياء، والمصارف، وملاك الأراضي؛ وغالبية رجال الدين. وساهم الجهاز البيروقراطي المسيطر على الوظائف في حزب الكتائب ، وهو المنظمة السياسية القانونية الوحيدة في إسبانيا التي تعتمد مسيرتها المهنية بشكل كبير على النظام الموجود ، ورغبة الأجيال الأكبر سنا الراسخة في السلام والاستقرار بعد فوضى الحرب الأهلية، مساهمة كبيرة في استمرار نظام فرانكو(F.R.U.S, 1958–1960,p.790.) .

في الوقت نفسه هناك حالة من الضيق السياسي الشامل في إسبانيا، وخاصة بين الأجيال الشابة، بما في ذلك عناصر من رجال الدين من الطبقة الدنيا. ولم تتمكن جماعات المعارضة المجزأة من اليسار الشيوعي إلى اليمين الملكي من تحقيق أي تقدم. إن مثل هذه المظاهرات توفر المحفزات اللازمة لتوحيد هذا السخط وتحويله إلى معارضة متماسكة وفعالة. إن اندلاع المظاهرات المتقطعة التي لايمكن أن تخف حدتها يشير إلى الأساس غير المتين للنظام الاستبدادي الحالي في إسبانيا، على الرغم من أن قوات الأمن الداخلي الفعّالة نجحت بسرعة في إخماد مثل هذه المظاهرات وحافظت على سيطرتها الصارمة. وإن احتمالات الاستقرار في إسبانيا في المستقبل بعد وفاة الجنرال فرانكو أو عجزه عن ممارسة مهامه أصبحت ضعيفة أيضاً بسبب عدم وجود حكومة تخلفه. إن إسبانيا ملكية رسمياً، وفي ذلك الوقت يبدو أن العودة إلى الملكية هي التطور الأكثر ترجيحاً في مرحلة ما بعد فرانكو ، على الأقل كحكومة مؤقتة قد تضمن قدراً من الاستقرار خلال مدة حرجة 1960–1958 (F.R.U.S, .(,p.786.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تتعاون بشكل وثيق مع حكومة فرانكو من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات بين الولايات المتحدة وإسبانيا:

- السعي لتجنب أي تماهي مع سياسات الحكومة الإسبانية غير المطلوبة لهذا الغرض، وتجنب أي خطوات قد تُفسر على أنها محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية الإسبانية. الحفاظ على اتصالات واسعة النطاق، ولكن مختارة، مع جميع تيارات الرأي، بما في ذلك اليسار غير الشيوعي - بما يتماشى مع ضرورة بناء علاقات عمل مستمرة ومنسجمة مع حكومة فرانكو - من أجل (1) تشجيع توجهها المؤيد للغرب، و(2) عرض البرامج الأمريكية ووجودنا في إسبانيا من حيث فوائدها للشعب الإسباني.
- مواصلة استخدام النفوذ الأمريكي لإقناع إسبانيا بتبني سياسات تتوافق مع المصالح الأمريكية.

وتشجيع إقامة نظام خلافة عملي ومقبول في إسبانيا بشكل سري ، للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتجنب أزمة ما بعد فرانكو التي قد تعرض قدرتنا على الوصول إلى المرافق العسكرية وتحقيق الأهداف الأمريكية ذات الصلة للخطر.

ومن اجل تطوير العملية نحو المزيد من الديمقراطية في إسبانيا. ينبغي استغلال الفرص التي قد تتاح لتشجيع التطور الديمقراطي في إسبانيا، سواء لصالح استمرار الاستقرار الداخلي أو نفوذ إسبانيا ومكانتها الدولية. وفيما كان اقتراح وزير الدفاع التدخل بطريقةٍ تُجنّب أيَّ تفسيرٍ لتدخلٍ غير لائقٍ في الشؤون الداخلية لإسبانيا، وتشجيع نظام فرانكو على اتخاذ خطواتٍ نحو التطور الديمقراطي في إسبانيا، ونسعى إلى إقناع النظام بأن هذه الخطوات تُصبّ في مصلحة نفوذ إسبانيا ومكانتها الدولية." وكذلك تشجيع الاتصالات التعليمية والثقافية والعسكرية والتقنية الأوسع بين الأمريكيين والإسبان من أجل بناء النفوذ داخل إسبانيا بما يخدم تحقيق الأهداف الأمريكية(F.R.U.S, 1958–1960,p.790.) .

ومن خلال ما تقدم نجد ان موقف الادارة الامريكية خلال حكم الرئيس ايزنهاور قدمت اهمية تامين القواعد الامريكية في اسبانيا على هدفها بإحلال الديمقراطية ومحاربة الاستبداد خلال حكم فرانكو ، سواء في دعمها للاقتصاد الاسباني دون انهياره او محاولة مجلس الامن القومي لأسقاط حكم فرانكو وايجاد البديل.

الخاتمة

منذ عام 1946 بدأت القطعية الرسمية بين دول الحلفاء وحكم فرانكو ، ولكن بداية الحرب الباردة خففت من حدة الشكوك السياسية الأمريكية بشأن ديكتاتورية الجنرال فرانكو في إسبانيا، وازدياد التوترات الدولية مع المعسكر الشيوعي دفعت الحكومة الأمريكية إلى توقيع اتفاقية عسكرية مع نظام فرانكو المناهض للشيوعية عام ١٩٥٣. وتضمنت الاتفاقية إنشاء مجموعة من القواعد العسكرية على الأراضي الإسبانية، مما جعل إسبانيا جزءا مهما من الاستراتيجية الدفاعية العالمية للولايات المتحدة.

دفعت الأولويات الاستراتيجية للحرب الباردة الولايات المتحدة إلى إقامة تحالف عسكري دائم مع ديكتاتورية الجنرال فرانكو في إسبانيا ، عندها اخذت السياسة الأمريكية تجاه إسبانيا بالحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة فرانكو ، والحفاظ على استقرار البلاد من أجل حماية المنشآت العسكرية الأمريكية. بإعادة قبولها دوليا من خلال ضمها الى الامم المتحدة عام 1955 .

لم تقف الادارة الامريكية عند دعم اسبانيا دوليا وضمها الى المؤسسات الدولية، بل اخذت بدعم اقتصادها الذي تعرض للانهيار نتيجة لسياسة الاكتفاء الذاتي، والذي انعكس على الواقع الاجتماعي وبدات الاضطرابات السياسية خلال عامي 1956 و1957، وبالتالي ينعكس كل هذا على المصالح العسكرية ، لذا رأت الحكومة الأمريكية ضرورة تعزيز تنمية إسبانيا على أساس تحديث النظام الاقتصادي واخذت تخترق الداخلي الاسباني من خلال البرامج التعليمية لتشكيل جيل من النخب الإسبانية، والتأثير على أيديولوجيتهم وتعزيز التحرر الاجتماعي والاقتصادي الموجه نحو الولايات المتحدة.

ولتحقيق هذه الأهداف، شجعت الحكومة الأمريكية في عام 1958 إسبانيا على الانضمام إلى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العام 1959 ، دعمت واشنطن تنفيذ الخطة الوطنية للاستقرار الاقتصادي، وهي حزمة طموحة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية شملت مجموعة واسعة من إجراءات التحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي. عزز هذا البرنامج اندماج إسبانيا في الاقتصاد العالمي، ومهد الطريق لانطلاقتها في العقد التالي من أوائل الستينيات.

ولزيادة استقرار اسبانيا ومنع اي محاولة شيوعية لتغلغل الى اسبانيا رفضت الادارة الامريكية مقترح مجلس الامن القومي الامريكي استغلال الاضطراب الاقتصادي واسقاط حكم فرانكو وايجاد البديل له.

المصادر

1. Arturo Jarque Iñiguez,España. Estados Unidos.Guerra Fría Y Bases,Universidad De Alcalá De Henares,1992.
2. **اتفاقيات عام 1953**: عقدت في 26 ايلول 1935 بين الولايات المتحدة الامريكية وحكومة فرانكو والتي عرفت بميثاق مدريد ، نصت على مساعدات اقتصادية وعسكرية الى اسبانيا مقابل انشاء عدة قواعد بحرية وجوية في اسبانيا كان الهدف منها كسر العزلة الدولية الاسبانية ،والاعتراف بحكومة فرانكو والحصول على المساعدات الاقتصادية بحجة مكافحة الشيوعية ، فيما كانت الولايات المتحدة ترى وجود قواعد عسكرية مطلة على البحر الابض المتوسط هي مكسب عسكري ضد التهديد السوفيتي لحلفائها في اوربا . وكانت الاتفاقية لمدة عشر سنوات . للمزيد ينظر:

Óscar J. Martín García ,Awkward Alliances. Modernisation Theory And United States Foreign Policy Towards Franco's Spain In The 1960; Boris Nikolaj Liedtke,Nternational Relations Between The U.S. And Spain 1945–53,Economics, Ideology And Compromise Submitted For The Degree Of Phd London School Of Economics And Political Sciences, 2014 ,P.333.

3. F.R.U.S, 1961–1963, Vol. 13, Western Europe And Canada,No.375. Report On U.S. Policy Toward Spain,Washington, 1963.
4. Oscar Calvo-Gonzalez,Neither A Carrot Nor A Stick: American Foreign Aid And Economic Policymaking In Spain During Them1950s,Diplomatic History , Volume 30, Issue 3,Vol. 30,Issue 3,June 2006.
5. F.R.U.S, 1961–1963, Vol.13, Western Europe And Canada,No.375. Report On U.S. Policy Toward Spain,Washington .
6. Antonio Fernández García,Op.Cit.
7. F.R.U.S, 1952–1954, United Nations Affairs, Vol. 3,Paper Prepared By The United Nations Planning Staff, Bureau Of United Nations Affairs Confidential, Admission Of

New Members Into The United Nations, Washington ,p.152-154; 1955–1957, United Nations And General International Matters, Vol. 11, No.219, Editorial Note.

8. The United Nations,1955 ,Part 1, Sec 1 ,Chapter 3 ,Admission Of New Members .
9. F.R.U.S, 1955–1957, United Nations And General International Matters, Vol. 11,No.132,Telegram From The Mission At The United Nations To The Department Of State,New York, October 15, 1955.
10. F.R.U.S, 1955–1957, United Nations And General International Matters, Vol. 11,197,Telegram From The Department Of State To The Embassy In The Republic Of China,Washington, December 2, 1955,p.420; The New York Times.Nov. 2, 1955.
11. The United Nations,1955 ,Part 1, Sec 1 ,Chapter 3 ,Admission Of New Members.
12. Antonio Fernández García,Op.Cit.
13. United Nations,Admission Of New Members ,New York : Un, 1955,Part 1 Sec 1 Chapter 3.
14. Charles Powell ,The United States And Spain: From Franco To Juan Carlos.
15. Anastasia Volkova-Ostroumoff,The Evolution Of Spain's Internal Response To Strategic And Political Ties With The United States From Franco To Zapatero(1953-2009),Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Middle East & Mediterranean Studies Programme King's College,University Of London,2013.
16. Michael Alfredo ,The US Attitude Towards Spain, 1971–1973 An Analysis of President Nixon's Newly Declassified Recordings ,Thesis Master's Degree , Faglia ,2021.
17. F.R.U.S, 1955–1957, Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, Vol. Xvi,No.72,Memorandum Of Discussion At The Meeting Of The National Security Council, Washington, August 9, 1956.
18. F.R.U.S, 1955–1957, Western Europe And Canada, Vol.Xxvii,No.201. Memorandum Of Conversation(International Problems Of Mutual Interest To Spain And The United States), Department Of State, Washington, November 20, 1956.
19. في تشرين الأول 1956، أمر الاتحاد السوفييتي قواته بقمع تمرد ناشئ في بودابست، عاصمة دولة المجر التابعة للاتحاد السوفييتي. وقد تزامن هذا الصراع مع انشغال الغرب بتطورات الشرق الأوسط، مما ادى الى بروز معارضة سياسية في الكتلة الشرقية.ينظر:

    Nsc(National Security Council), 5608/1,U.S. Policy Toward The Soviet Satellites In Eastern Europe ,July 18, 1956.
20. F.R.U.S, 1955–1957, Western Europe And Canada,Vol.Xxvii,No.201, Memorandum Of Conversation , Department Of State, Washington, November 20, 1956.
21. Anastasia Volkova-Ostroumoff,The Evolution Of Spain's Internal Response To Strategic,And Political Ties With The United States From Franco To Zapatero(1953-2009),Thesis Submitted For The Doctor,University Of London,2013.
22. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
23. Nsc, Unrest In Spain,I May 1956;Antonio Gómez Mendoza,El Fracaso De La Autarquía: La Política Económica Española Y La Posguerra Mundial (1945-1959) ,Espacio, Tiempo Y Forma, Serie V, H." Contemporánea, T. 10, 1997.
24. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.309, Intelligence Report,No. 7772,August 7, 1958.

25. Oscar Calvo-Gonzalez,Neither A Carrot Nor A Stick: American Foreign Aid And Economic Policymaking In Spain During Them1950s,Diplomatic History , Vol.30, Issue 3,Vol. 30,Issue 3,June 2006.
26. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
27. Ibid.
28. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe,Vol.7, Part 2,No.309. Intelligence Report,No. 7772,August 7, 1958 .
29. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
30. Antonio Niño,50 Años De Relaciones Entre España Y Estados Unidos, Cuadernos De Historia Contemporánea ,Universidad Complutense De Madrid,2003.
31. F. R. U.S., 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.304. Telegram From The Embassy In Spain To The Department Of State Madrid, February 11, 1958.
32. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
33. ، تأسست عام 1961 لتحفيز منظمة اقتصادية دولية تضم 35 دولة عضو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : هي ينظر:.التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية.ينظر Leandro Prados De La Escosura,Economic Reforms And Growth In Franco's Spain,Revista De Historia Econo´Mica,Vol. 30, No. 1,2019 .
34. Elena Cavalieri, España Y El Fmi: La Integración De La Economía Española En El Sistema Monetario Internacional, 1943-1959 (Madrid: Banco De España, 2014)
35. Hemant Shah, The Production Of Modernization: Daniel Lerner, Mass Media, And The Passing Of Traditional Society ,Philadelphia: Temple University Press, 2011.
36. F.R. U.S, 1958–1960,Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.306, .Letter From Secretary Of State Dulles To Chief Of State Franco April 17, 1958.
37. نشأ برنامج المعونة الغذائية الأمريكي عام ١٩٥٤ كوسيلة للتخلص من فوائض الإنتاج الزراعي المحلي الباهظة. في ذلك العام، أقرّ الكونجرس قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية، المعروف بالقانون العام ٤٨٠. يُمكّن هذا القانون "الدول الصديقة" التي تعاني من عجز غذائي من شراء السلع الزراعية الأمريكية بالعملة المحلية، مما يوفر احتياطيات النقد الأجنبي ويخفف من فائض الحبوب الأمريكي.للمزيد ينظر : Min-A Park,The Impact Of United States' Food Aid On The South Korean Diet In The 1960s-1970s,A Thesis Submitted To The Faculty Of Miami University,Oxford, Ohio,2020.
38. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.310. Memorandum Of Conversation, November 28, 1958.
39. Ibid.
40. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
41. N.A.R.A, Annual Report On Educational Exchange Activities In Spain,No.3159 ,.31 May1959.
42. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335. National Security Council Report,October 5, 1960.
43. Alicia Alted Vigil,La Oposición Al Salazarismo En Ibérica (Nueva York, 1953–1974) , Editorial Complutense,1998.

44. F.R.U.S,1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.311,Memorandum Of Conversation, 7 May 1959.
45. F.R.U.S,1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.311,Memorandum Of Conversation, 7 May 1959.
46. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.312,Memorandum From Acting Secretary Of State Dillon To President Eisenhower ,June 4, 1959.
47. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.335,National Security Council Report,October 5, 1960.
48. Ibid.
49. Óscar José Martín García,Soft Power, Modernization, And Security: Us Educational Foreign Policy Toward Authoritarian Spain In The Cold War, History Of Education Quarterly,April 2023.
50. Carreras, A. Y Tavonel, X., Entre El Imperio Y La Globalización: Una Historia Económica De La España Contemporánea, Barcelona, Crítica, 2018.
51. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335,National Security Council Report,October 5, 1960.
52. برنامج التبادل التعليمي الأساسي لحكومة الولايات المتحدة. تأسست عام ١٩٤٦ لتعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات السلمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى من خلال الدراسة والتدريس والبحث. تقدم منحا دراسية متنوعة لمواطني أكثر من ١٦٠ دولة لبرامج البكالوريوس والدراسات العليا والتدريس والبحث، وتغطي نفقات السفر والمعيشة والدراسة. تُدار البرامج محليا من خلال اللجان أو السفارات الأمريكية، ويُختار الحاصلون عليها بناءً على كفاءتهم الأكاديمية وإمكانياتهم القيادية. الذي تم إنشاؤه لإسبانيا منذ عام 1958.
Lorenzo Delgado Gómez-Escalonilla,Westerly Wind The Fulbright Program In Spain, Lid Editorial Empresarial, S.L, Madrid,2009.
53. Ibid.
54. Gómez Mendoza, Antonio , "El Fracaso De La Autarquía: La Política Económica Española Y La Posguerra Mundial (1945-1959)",Serie V,H." Contemporánea, T. 10, 1997.
55. Jensen, Geoffrey , "Franco: Soldier, Commander, Dictator". Washington D.C.: Potomac Books, Inc., 2005.
56. Rubottom, R. Richard; Murphy, J. Carter , Spain And The United States: Since World War Ii. Praeger,1984.
57. Jensen, Geoffrey,Franco: Soldier, Commander, Dictator". Washington D.C.: Potomac Books, Inc., 2005.
58. Prados De La Escosura, Leandro. Spanish Economic Growth, 1850–2015. Springer (2017), Pp. 6, 7, 20;Benjamin ,Spain: A Country Study. Federal Research Division, Library Of Congress.1990.
59. Leandro Prados De La Escosura,Economic Reforms And Growth In Franco's Spain, Universidad Carlos Iii , Vol. 30, No. 1, 1999.
60. Ibid.
61. F.R.U.S, 1958–1960, CUBA, Vol. 6,No.361. Instruction From the Department of State to All Diplomatic and Consular Posts in the American Republics,CA–2424,Washington, September 15, 1959.

62. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.309, Intelligence Report,No. 7772,August 7, 1958 .
63. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2, no. 312, Dillon D., Memorandum From Acting Secretary Of State Dillon To President Eisenhower,4 June 1959.
64. F.R.U.S, 1958–1960,Western Europe, Vol. 7, Part 2,No.318, Memorandum Of Conversation,Madrid, December 22, 1959.
65. Neal M.Rosendorf, Franco Sells Spain To America: Hollywood, Tourism And Public Relations As Postwar Spanish Soft Power. Palgrave Macmillan,2014.
66. F.R.U. S, 1958–1960,Western Europe, Vol.7, Part 2,No.318, Memorandum Of Conversation,Madrid, December 22, 1959.
67. Charles Powell ,The United States And Spain: From Franco To Juan Carlos.
68. F.R.U.S, 1958–1960, WESTERN EUROPE, Vol.7, Part 2,No.320. Letter From Chief of State Franco to President Eisenhower,Madrid, March 18, 1960 .
69. Vernon A. Walters, "El Acuerdo Sobre Las Bases Entre España Y E.E.U.U. Cuarenta Anos Despues",Politica Exterior , 1993 ; The New York Times , December 22, 1959.
70. Francisco Comin Y Blanca Sanchez Alonso", Revista Dehistoria Economica, Ano Xix 2001.
71. Boris N. Liedtke, "Spain And The Us 1945-1975", In Sebastian Balfour And Paul Preston (Eds.), "Spain And The Great Powers In The Twentieth Century" (New York: Routledge, 1999).
72. F.R.U. S, 1958–1960,Western Europe, Vol. 7,Part 2,No.318, Memorandum Of Conversation,Madrid, December 22, 1959 .
73. F.R.U. S, 1958–1960,Western Europe, Vol. 7,Part 2,No.318, Memorandum Of Conversation ,Madrid, December 22, 1959.
74. F.R.U.S, 1958–1960, WESTERN EUROPE, Vol.7, PART 2,no.335. National Security Council Report,October 5, 1960 .
75. William Chislett Real,Spain and the United States: The Quest for Mutual Rediscovery, Instituto Elcano de Estudios Internacionales y Estratégicos,2005 .
76. ولعل أبرز الحاصلين على منحة فولبرايت في إسبانيا في عام 1968 هو خافيير سولانا، أستاذ فيزياء الحالة الصلبة الذي كان وزيراً للثقافة ووزيراً للتعليم ووزيراً للخارجية خلال المدة من 1983 إلى 1996 في عهد الاشتراكيين، وأميناً عاماً لحلف شمال الأطلسي (1995 إلى 1999) .
Lorenzo Delgado Gómez-Escalonilla, op.cit .
77. William Chislett Real,op.cit.
78. De Dios Unanue, M,El Caso Galíndez. Los Vascos En Los Servicios Secretos De Inteligencia En Eeuu. Navarra: Txalaparta,1999.
79. F.R.U. S, 1958–1960,Western Europe, Vol.7, Part 2,No.333,Telegram From The Embassy In Spain To The Department Of State,Madrid, September 28, 1960.
80. Ibid.
81. Ibid.
82. F.R.U. S, 1958–1960,Western Europe, Vol.7, Part.2, No.334, Memorandum Of Discussion At The 461st Meeting Of The National Security Council 29 September, 1960.
83. Ibid.
84. Ibid.

85. Ibid ,784.
86. Ibid .783.
87. F.R.U.S, 1958–1960, Western Europe, Vol.7, Part 2,No.335, National Security Council Report,October 5, 1960.
88. Ibid.
89. Ibid .
90. Ibid .